اتجاهات الإرهاب: ما الذي يلوح في آفاق عام 2021

رغم تعرض معظم الجماعات المتطرفة المنتشرة في أجزاء ساخنة من العالم لضربات قوية خلال العام الماضي، لاسيما داخل سوريا والعراق وأجزاء من أفريقيا، كالقبض على قيادات مهمة أو اغتيال آخرين مع القضاء على بعض المجموعات النشطة، إلا أنها ما زالت لديها القدرة على الاستمرار في نشاطها الإرهابي وربما تطور أدواتها مستغلة انشغال العالم في حل أزمات ذات أولويات قصوى.

واشنطن – كان العام الماضي غير مسبوق من نواح كثيرة، فبعد ثلاثة أيام فقط من بدايته، أمر الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب باغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، وسرعان ما طغى ذلك على تبعات الانتشار العالمي لفايروس كورونا المستجد وما تلاه من أزمات عاشتها معظم المناطق الساخنة حول العالم.

ويبدو أن عمليات الإغلاق والاحتجاجات والانتخابات الرئاسية المتنازع عليها بشدة في الولايات المتحدة، بحسب كولين بي كلارك، وهو زميل أول غير مقيم في برنامج الأمن القومي في معهد أبحاث السياسة الخارجية، ليست سوى عوامل قليلة التي قد تؤثر على تهديد الإرهاب في العام الجاري وربما العام المقبل أيضا.

كولين بي كلارك

تشابك الأزمات دافع رئيسي يزيد منسوب التهديدات الإرهابية

واتجهت التنظيمات الجهادية إلى نقل ثقلها التنظيمي إلى مناطق أخرى يتصاعد فيها نفوذ بعض المجموعات الفرعية الموالية لها، خاصة بعد أن تحولت تلك المجموعات إلى تنظيمات عابرة للحدود، وفي مقدمتها تنظيم داعش ولاية الصحراء الذي ينشط في بعض دول منطقة الساحل والصحراء.

وعلى المستوى العالمي، يمكن أن تؤدي عدة تطورات إلى زيادة الإرهاب في أجزاء معينة من العالم، ومع سحب الولايات المتحدة لقواتها من الشرق الأوسط وجنوب آسيا وفي جميع أنحاء أفريقيا، يمكن للقاعدة وداعش والجماعات التابعة لهما القيام بدفعة جديدة للسيطرة على أراض جديدة وزعزعة استقرار البلدان والمناطق.

وتعتبر سوريا والعراق واليمن وأفغانستان والصومال ونيجيريا موطنا لجماعات جهادية مرتبطة بالقاعدة وداعش، وحتى في ظل الوضع الحالي لقيادتها مع عدم اليقين الذي يحيط بصحة أيمن الظواهري، واغتيال محمد المصري المخضرم في تنظيم القاعدة، فإن عام 2021 قد يكون عامًا بارزًا للقاعدة في الوقت الذي يسعى فيه التنظيم إلى إعادة تأكيد نفسه من خلال الشركات التابعة له حول العالم.

ويؤكد كلارك، وهو زميل أبحاث أول في مركز صوفان، أنه مع استمرار الولايات المتحدة في تحويل الموارد وإعادة نشر القوات في مختلف المسارح، قد تكون هناك فرص أمام الجماعات الإرهابية والمتمردة للاستفادة من فراغ السلطة المحتمل.

ففي سوريا، وبينما عزز نظام بشار الأسد سيطرته على مناطق حساسة، تسيطر الجماعات الإرهابية على محافظة إدلب، بما في ذلك هيئة تحرير الشام وحراس الدين المرتبطين بالقاعدة. ولم يفعل كوفيد – 19 الكثير لإبطاء وتيرة هجمات داعش في بلد مزقته الحرب.

ففي عام 2019 بأكمله، كان هناك 144 هجوماً إجمالاً، لكن خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020، تمكن تنظيم داعش من تنفيذ 126 هجوماً. وتوسع بشكل ملحوظ في جنوب الرقة وشرق حماة، وقد يشهد العام الجاري المزيد من الفرص للجماعات الإرهابية للتجنيد وشن الضربات في جميع أنحاء بلاد الشام.

ومن المقرر تخفيض القوات الأميركية إلى 2500 جندي في العراق وأفغانستان، مما يوفر مزايا كبيرة لخصوم الولايات المتحدة. ففي العراق، تحركت إيران بالفعل لزيادة نفوذها من خلال دعم الميليشيات الشيعية المختلفة في جميع أنحاء البلاد.

ويعتقد كلارك أن التعدي على النفوذ الإيراني قد يدفع العراقيين الغاضبين من طهران إلى أحضان تنظيم داعش في سيناريو لظاهرة تكررت عدة مرات في السنوات الأخيرة.

وبصفتها دولة راعية للإرهاب، قد تتطلع إيران أيضا إلى زيادة دعمها لمختلف الوكلاء، لاسيما إذا شعر النظام في طهران بالتهديد من خلال الاصطفاف الجيوسياسي المتغير في منطقة الشرق الأوسط من خلال العلاقات الدافئة بين إسرائيل وبعض دول الخليج.

وفي أواخر ديسمبر الماضي، أثار وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، ضجة عندما اقترح أن يتم نشر لواء فاطميون الذي تدرب في إيران والذي يقاتل حاليًا في سوريا، في أفغانستان لمساعدة الحكومة الأفغانية المستقبلية في عمليات مكافحة الإرهاب مع الانسحاب الأميركي من هناك.

وثمة مخاوف متزايدة من أن طالبان ستهيمن على البلاد مرة أخرى، إما نتيجة لتسوية سياسية تفاوضية، أو عن طريق العودة إلى تمرد كامل والاستمرار في التعاون الوثيق مع الجماعات الإرهابية العابرة للحدود بما في ذلك القاعدة.

أما في غرب أفريقيا والقرن الأفريقي، فتكتسب الجماعات الجهادية زخمًا، ومن المرجح أن يستمر حتى العام المقبل. وتوجد الآن العديد من البلدان عرضة لخطر المعاناة من الهجمات الإرهابية في أفريقيا، وهو تحول في مركز ثقل مكافحة الإرهاب من الشرق الأوسط.

وحتى مع تدمير الخلافة المادية لداعش في العراق وسوريا، يستمر التنظيم في التوسع من خلال الجماعات التابعة له، حيث يحتفظ الآن بمقاطعات في غرب أفريقيا والصحراء الكبرى ووسط أفريقيا. فقد تسبب الجهاديون المرتبطون بالقاعدة وداعش في زعزعة استقرار البلدان التي نجت سابقًا من ويلات الإرهاب، بما في ذلك الكاميرون وبوركينا فاسو وموزمبيق.

وتصب الترجيحات في أن تكثف هذه المجموعات عملياتها في عام 2021، لتذكير الغرب بأنه حتى في الوقت الذي تتطلع فيه دول مثل الولايات المتحدة إلى التركيز على منافسة القوى العظمى، فإن عمليات مكافحة الإرهاب يجب أن تظل أولوية.

وهناك اتجاه آخر من المحتمل أن يستمر هذا العام وهو الاعتماد المتزايد للجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة على التقنيات الناشئة، فقد أظهر داعش والمتمردون الحوثيون في اليمن وطالبان الحماس والقدرة على نشر أنظمة جوية بدون طيار لأغراض القتال والاستطلاع.

وبعد الوقوف على التوظيف الناجح للطائرات بدون طيار في النزاعات في ليبيا وإقليم ناغورني قرة باغ في القوقاز، قد يتجرأ الإرهابيون على الحصول على المزيد منها، معتبرين أن هذه القدرة قوة مضاعفة في أي صراع غير متكافئ.

صدق النوايا يحتاج إلى التطبيق على الأرض

إعلان العلا خطوة كبيرة لنهاية أزمة الخليج، لكن ماذا بعد؟

الغموض يلف المصالحة الخليجية في ظل غياب آليات إعادة بناء الثقة

شكلت أعمال الدورة الـ41 لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لحظة مفصلية هي من أكثر المراحل دقة بالنسبة إلى دول المنطقة مع تسجيل اختراق في جدار أزمة المقاطعة مع قطر، وجعلت المتابعين يناقشون مدى نجاح القمة، التي جاءت في ظل ظروف استثنائية تزامنت مع اقتراب موعد تنصيب رئيس جديد للولايات المتحدة، فثمة حزمة من القضايا المتشابكة، وبلغ الاستقطاب الدولي درجة مرتفعة، وأخذت قوى التطرف تبحث للعودة إلى الواجهة، فضلا عن مخاطر الممارسات الإيرانية في الشرق الأوسط والتحديات الاقتصادية عقب استمرار انخفاض أسعار النفط، والتي زادت من وطأتها جائحة كورونا.

لندن - انتهت قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الحادية والأربعون، التي احتضنتها السعودية، بإعلان المصالحة وعودة كاملة للعلاقات الدبلوماسية بين قطر ودول المقاطعة الأربع، إلا أن غياب التفاصيل دفع المحللين إلى الحديث عن الحاجة إلى وقت لتطبيقها.

سايمون هندرسون

أي ملامح واقعية لنجاح المصالحة الخليجية لن تظهر سريعا

أندرياس كريغ

السبب الجذري الأيديولوجي للخلافات سيبقى على الأرجح

ولم تخرج الانطباعات، التي تلت انتهاء أعمال قمة العلا، عن كونها مصالحة عامة وأنها لم تعالج الأزمة بشكل جذري، فالحديث عن المصالحة المعلنة جرى في عموميات وهو ما اعتبره محللون يهدد ثبات المصالحة واستمراريتها.

في الظاهر، انتهى الانقسام بين حلفاء الولايات المتحدة، وهم السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى، بعد مقاطعة دامت لأكثر من ثلاث سنوات. ولكن، مع إبقاء قطر على علاقاتها الودية مع إيران، تبقى إمكانية الدخول مرة أخرى في صراع مع الدول الخليجية، خصوصا السعودية، قائمة.

ماذا سيحدث

في قمة وصفت بالتاريخية، احتضنت مدينة العلا شمال غرب السعودية دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى مصر، وخرج بيانها الختامي يتمحور حول وحدة الصف وإعلاء المصلحة المشتركة والمصالح العليا لدول المجلس والدول العربية والتأكيد على التوجه إلى طي صفحة الماضي وتدشين مرحلة جديدة من العلاقات.

وقال الأمير خالد بن سلمان، نائب وزير الدفاع السعودي، إن قمة العلا وبيانها الختامي، أسسا لـ"مرحلة جديدة نعمل فيها سويا نحو غد مشرق لمنطقتنا، ونواجه فيها، صفاً واحداً، كل التحديات. فنحن وأشقاؤنا شعب واحد بقيادة إخوة همهم الأول استقرار وازدهار ورخاء أوطانهم".

إلا أن مراقبين يرون أن القمة التي حملت رقم 41 خرجت ببيان ختامي لم يوضح على سبيل المثال ما يتعلق بمصير المطالب الـ13 التي حددتها الدول الأربع منذ بداية الأزمة كشرط لإعادة العلاقات مع قطر، بينما اعتبر آخرون أنه من المبكر الحديث عن أن الانفراج في العلاقات القطرية – السعودية هي مصالحة خليجية، فاتفاق العلا جرى بين الدوحة والرياض فقط، وإجراءات إنهاء المقاطعة لم تقم بها سوى السعودية.

وهناك اعتقاد بأن موازنة هذا النجاح ودور الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع بدء الأزمة في مايو 2017، عندما حضر قمة الرياض العربية في أول رحلة خارجية له لن يظهر سريعا، لأن ما حصل يحتاج إلى تجسيده حقيقي، كما يرى سايمون هندرسون وهو زميل بيكر ومدير برنامج برنشتاين حول الخليج في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

وقد تكون الدلائل على إنهاء "المقاطعة" قليلة ومتباعدة بسبب آثار فايروس كورونا في المنطقة، ما يقيّد السفر والحركة والتجارة. وبحسب الباحثة في معهد المجلس الأوروبي للعلاقات الدولية تشينزيا بيانكو، فإن "الأحكام العملية للاتفاق هي حدود مفتوحة وعلاقات دبلوماسية مقابل إنهاء أي رسائل معادية من قطر، عبر الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر مراكز الأبحاث وجماعات الضغط الدولية ضد الدول الأربع".

وخففت وسائل الإعلام على الجانبين السعودي والقطري بشكل واضح من حدة نبرتها في تغطيتها للجانب الآخر يوم القمة، لكن هذه مجرد خطوة فقط في طريق طويل، فدول المقاطعة كانت قد طلبت من الدوحة معالجة 13 نقطة حتى تعود العلاقات كما كانت في السابق.

ويرى الأستاذ المساعد في كينغز كوليدج في لندن، ديفيد روبرتس، أنه من الممكن في ظل الاقتصادات الإقليمية المتباطئة بسبب كورونا وتراجع أسعار النفط، أن تعمد قطر إلى القيام باستثمارات في الدول المقاطعة لها سابقا، ولكن من الصعب نسيان سنوات من تبادل الاتهامات المريرة.

ولكن الباحث أندرياس كريغ، المتخصّص في شؤون الشرق الأوسط، يقول إن "السبب الجذري الأيديولوجي المسبب للصراع سيبقى، بينما كل ما يفعلونه هو معالجة العوارض". ويحذّر من أن هذا "أمر خطير، إذ قد يندلع هذا الصراع مرة أخرى".

وإن كانت كل الدول المقاطعة لقطر وقعت معها على البيان في قمة العلا في السعودية، الثلاثاء، فإن بعضها قد لا يشعر بكثير من الحماس لهذه المصالحة. وامتنعت البحرين خصوصا عن إصدار بيانات دعما للمصالحة مع الدوحة. ولا تزال تسعى لإيجاد حلول لمسائل عالقة مع قطر ومن بينها مسألة الصيد والحدود البحرية.

وبحسب روبرتس، فإن البحرين والآخرين سيتبعون، ومن الواضح أنهم يشعرون بالتردد، ولكن تحدي القيادة السعودية سيكون أمرا غير مسبوق.

وحذّر عدد من المحللين من أن الجراح العميقة التي تسبب بها النزاع الخليجي قد تحتاج لسنوات لتندمل. وتقول الباحثة غير المقيمة في معهد دول الخليج العربي، إيمان الحسين، إن العائلات التي تفرقت بسبب الأزمة ستكون على الأرجح من أوائل المستفيدين من تخفيف القيود.

وتضيف "قد يستغرق الأمر وقتا. حدة الأزمة في عام 2017 فاجأت العديد من مواطني الخليج. وهذا دليل على أنه لا يمكن التنبؤ بالأحداث ولا يمكن توقعها في هذه المنطقة".

العلاقة مع إيران

كانت إيران محور الخلاف فيما كان التوتر يتصاعد بين طهران ومجموعات مدعومة منها من جهة، والسعودية من جهة أخرى حول قضايا إقليمية عدة، بينها حرب اليمن. ومارست واشنطن ضغوطا كثيفة على الدول المتخاصمة لحلّ الأزمة، مشدّدة على أنّ وحدة الخليج ضرورية لعزل إيران مع اقتراب ولاية الرئيس دونالد ترامب من نهايتها.

وتثار تساؤلات بشأن الدوافع التي أعيدت على أساسها العلاقات وضمانات تنفيذ مخرجات القمة. فمثلا، أكد البيان الختامي على مكافحة الجهات التي تهدد أمن دول الخليج، وسمى تحديدا "استمرار التدخلات الإيرانية".

ويشكك مراقبون في مدى جدية قطر تحديدا في ما يتعلق بمواجهة التهديد الإيراني، بعدما عززت الدوحة علاقاتها بشكل وثيق مع طهران خلال سنوات المقاطعة مع جيرانها على الأصعدة كافة، وهو ما يدحض الطرح الذي يتحدث عن مساع أميركية لتشديد الحصار على إيران من خلال قطع طريق الاستفادة من قطر.

ويرى المحلل توبياس بورك، من معهد الخدمات الملكية المتحدة، أن قطر ترى أن أنشطة إيران الإقليمية خطيرة ومزعزعة للاستقرار، ولكن في الوقت نفسه فإن الإبقاء على علاقات ودية مع طهران لاسيما في ما يتعلق بإدارة حقل الغاز المشترك بينهما هو أمر ضروري للغاية ووجودي بالنسبة إلى الدوحة، ولهذا فإنها تتوخى الحذر.